ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر... دراسة تحليلية للمجتمع المصري للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥ م

Chaos Culture and Risk Society
An Analytical Study of the Egyptian Society in the Period of 2010-2015

إعــداد

أ.أسماء إدريس محمد عبد الحميد الزغاري

باحثة دكتوراة

أ.د.م ناجي بدر إبراهيم — **أستاذ علم الاجتماع المساعد**

أ.د.م .السيد شحاته السيد — **أستاذ علم الاجتماع المساعد**

كلية الآداب – جامعة دمنهور

Doi :10.12816/0051450

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد التاسع – العدد الثالث– لسنة ٢٠١٧

Doi: 10.12816/0051450

ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر... دراسة تحليلية للمجتمع المصري للفترة من ٢٠١٠–٢٠١٥ م

أ.أسماء إدريس محمد عبد الحميد الزغاري

Doi : 10.12816/0051450

مقدمــة:

تمثل الثقافة مجموعة القيم والأفكار والعادات والتقاليد التي تشكل نسقًا رمزيًا يوجه التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة، وتتشكل هذه الثقافة من خلال المجتمع الذي نعيش فيه. كما أنها تتأثر بكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تنعكس على أوضاع الأفراد في المجتمع وتجعلهم قادرين على التفاعل الاجتماعي السوي في المجتمع، حيث تقوم بضبط سلوكيات الإنسان وتنتقل بالقيم من حالتها كموجه للسلوك الفردي إلى دورها كضابط لتفاعل مجموعة من البشر في إطار المجتمع.

ولكن في ظل التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي حدثت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة طرأ نوع من التحول على سلوك الأفراد عجزت معه الثقافة عن ضبط تلك الأوضاع أو التفاعل معها؛ نتيجة البنية المجتمعية التي عانت من اضطرابات وتصدعات في كافة المجالات. ففي ظل مجتمع تعاظمت فيه عوامل الظلم والقهر والحرمان؛ نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أصبحت البيئة المجتمعية معبأة بكل عوامل الانفجار سواء كانت تلك العوامل داخلية أو خارجية والتي ساهمت بشكل أو بآخر في انتشار ثقافة الفوضى.

فبالنسبة للعوامل الداخلية نجد أن "نظام الرئيس الأسبق مبارك" فشل في الوفاء بمتطلبات الشعب نتيجة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية التي كانت سائدة في المجتمع، فأصبح يعيش ورطة تاريخية بين مطرقة

عجزه عن إشباع احتياجات المواطنين وبين سندان الاحتجاجات التي لا تهدأ للمطالبة بتحسين الأوضاع التي أدت تراكماتها إلى تنامي ثقافة عدائية تجاه الدولة نتيجة حالة الحرمان متعدد الأوجه مما أدى إلى تزايد التوتر والغضب والإحباط والاتجاه نحو مزيد من العنف الذي يولد مخاطر عديدة تهدد استقرار المجتمع وتقوده إلى الفوضى، حيث شهدت تلك الفترة تصاعد وتيرة العمل الاحتجاجي والاعتصامات التي تنوعت مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية نجد أن القوى العالمية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا كبيرًا في نشر الفوضى في المجتمعات العربية من خلال القوى الناعمة المتمثلة في الفوضى الخلاقة التي أدت إلى زعزعة أمن العديد من الدول من خلال آلياتها المختلفة، حيث اعتمدت سياسة التغيير من الداخل بأيدي الشعوب وليس من خلال التدخل العسكري. كما أدت العولمة أيضًا إلى تفكيك الهويات والثقافات والقوميات وبداية تبلور هويات فرعية بدأت تأخذ طريقها نحو الظهور إلى جوار الهوية العامة للدولة، وهذا بدوره ساهم في نشر ثقافة الفوضى وسيادة حالة من عدم اليقين. ومن ثَمَّ تحاول الباحثة تحليل واقع ثقافة الفوضى في المجتمع المصري

أولاً: الدراسات السابقة:

اعتمدت الباحثة هنا على عرض الدراسات السابقة في البداية؛ وذلك حتى يمكن من خلالها الانطلاق لتحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وتساؤلاته.

حيث إن مسحًا دقيقًا للتراث الخاص بموضوع ثقافة الفوضى "Chaos Culture" يكشف لنا ندرة وقلة في هذا المجال خاصة وأن الفوضى لم تظهر إلا في الآونة الأخيرة بالتزامن مع ثورات الربيع العربي التي حدثت في العديد من الدول العربية مثل(تونس – مصر – ليبيا – سوريا – اليمن) نتيجة للانفلات الأخلاقي والقيمي، بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني التي عاشتها هذه الدول، وخاصة مصر في

فترة من أصعب وأخطر الفترات في تاريخها.وبناء على ما سبق، سوف تقوم الباحثة بعرض بعض الدراسات السابقة التي أتيحت لها من خلال مسح للتراث المتاح في ذلك الموضوع من خلال تقسيمها إلى محورين رئيسيين.

المحور الأول : دراسات تناولت الفوضى والعوامل التي أدت لانتشار ثقافة الفوضى:

[أ] الدراسات العربية:

دراسة "أسامة إسماعيل عبد الباري" بعنوان: "رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير" (٢٠١٣): [i]

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

–محاولة فهم السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي للتحول الديمقراطي في أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

–تحديد أبرز متطلبات الديمقراطية في فترة ما بعد الثورة.

–التعرف على أبرز معوقات التحول الديمقراطي في فترة ما بعد الثورة.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون من خلال تحليل المقالات وأعمدة الرأي في كل من جريدة الأهرام والمصري اليوم والوفد وموقع إخوان أون لاين، واعتمد الباحث أيضًا على التحليل الكمي والكيفي لتفسير نتائج البحث، كما اعتمد أيضًا على نظرية الحركات الاجتماعية والمعطيات النظرية عند "دال" "Dohl" حول رؤيته للديمقراطية في ظل تعدد النخب الاجتماعية والسياسية القائمة داخل المجتمع المصري.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

– حددت النخب أبرز متطلبات الديمقراطية في الحفاظ على هيبة الدولة، مع التأكيد على حق التظاهر السلمي الذي ساهم في القضاء على النظام السابق.

- جاءت معوقات التحول الديمقراطي وفقًا للنخب على النحو التالي: الفوضى، والفساد، وضعف الدول، والمظاهرات والاحتجاجات، والقمع، والاستبعاد، والأجندات الخارجية.

دراسة "جبران صالح علي" بعنوان: "ثورات الربيع العربي" ... "رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل" (٢٠١٣): [ii]

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض الأفكار والفروض للنظريات العامة لعلم الثورة بشكل عام، بالإضافة إلى التعرف على ثورات الربيع العربي وبعض الأفكار المفسرة لاندلاعها بشكل خاص، وأخيرًا محاولة تقديم تصور لسيناريوهات مستقبلية للنظام العربي بشكل عام، ودول ثورات الربيع العربي بشكل خاص، وتحليل هذه السيناريوهات المستقبلية لاتجاهات الثورات العربية والنظام العربي ككل، أو محاولة استشراف ما بعد تلك التطورات والأحداث. اعتمد الباحث على المنهج التاريخي و على نظرية الحرمان النسبي

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن هم مصر وتونس وليبيا واليمن.

- رغم التباين والفروق بين الثورات العربية، لكن هدفها في النهاية هو إزالة الظلم والبحث عن الحرية والرخاء، ومن ناحية أخرى من المبكر الحكم على مصر ثورات الربيع العربي فشلاً أو نجاحًا؛ لأنها لازالت تحت المراقبة.

- الربيع العربي فجر ثورات نجحت في إقصاء أنظمة وُصفت بأنها ديكتاتورية على أيدي ثوار شباب ممن ليس لهم انتماءات سياسية أو أيديولوجية محددة، بل جمعتهم حالة من الغضب كانت نتاج الفقر والبطالة والإحباط والفساد، ولكنهم لم يتسلموا السلطة بل ذهبت لتيار الإسلام السياسي لأنهم لم تكن لهم قيادة موحدة.

- هيمنة القوى الإسلامية على السلطة بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت ثورات الربيع العربي.

دراسة "فاطمة فوزي عبد العاطي"، و"مها عزت أبو رية" بعنوان: "العنف في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها "تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية" (٢٠١٣): [iii]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ثورة ٢٥ يناير في طبيعة وأنماط العنف السائد في المجتمع المصري، بالإضافة إلى التعرف على أي نمط من أنماط العنف "البنائي– السياسي– التفاعلي" كان أكثر ظهورًا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

واعتمدت الدراسة على استخدام طريقة تحليل المضمون لبعض الصحف واستعانت الدراسة بالأسلوب المقارن للمقارنة بين أنماط العنف قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير في صحيفتي أخبار اليوم والشروق.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- ارتفاع نسبة العنف البنائي التي تجاوزت أكثر من نصف أعداد حالات العنف الإجمالي في صحيفة الشروق، وقريب من النصف في أخبار اليوم في العام السابق للثورة مما يعني أن بنية المجتمع تحمل في داخلها من التناقضات والتفاوت ما يدفع إلى الثورة.
- العنف السياسي أخذ مداه في العام السابق للثورة من خلال اعتقال العناصر المناوئة للنظام. أن العنف في جانب منه دفع بالمجتمع نحو التحول الديمقراطي من خلال رفض كل الممارسات غير الديمقراطية.
- العنف التفاعلي بعد الثورة ظل شبيهًا بالعنف التفاعلي قبلها، لكنه اتخذ بعض الأشكال الجديدة مثل حرب العصابات، والاتجاه نحو تدمير مرافق الدولة وممتلكاتها أكثر من توجهه نحو الأشخاص.

دراسة "السيد ياسين" بعنوان: "نحو تنمية ثقافية جماهيرية" (٢٠١٥م): [iv]

هدفت الدراسة إلى توضيح الملامح الأساسية للمجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في المجتمع

المصري، وأخيرًا توضيح الأهداف الأساسية للسياسة الثقافية من خلال الاهتمام بالتنمية الثقافية الجماهيرية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

[أ] بالنسبة للملامح الأساسية للمجتمع المصري بعد الثورة تمثلت النتائج في الآتي:

- ثورة ٢٥ يناير غيرت بشكل جذري المجتمع السياسي السلطوي الذي ساد طوال عهد الرئيس الأسبق مبارك وحولته إلى مجتمع ثوري بيكل ما في الكلمة من معانٍ ودلالات.
- انتهاء دور (المثقف التقليدي) الذي ساد طوال القرن العشرين وظهور دور جديد ناشئ لمن يطلق (الناشط السياسي).
- ظهور أزمة حادة في مجال القيم فيما يعرف بظاهرة (الأنومي) "Anomie" (اختلال القيم) بمعنى عجز أفراد المجتمع عن التمييز بين السلوك المشروع وغير المشروع.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة "Graham Benjamin" بعنوان: "رأس المال والفوضى: الدول الهشة والمخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر" (٢٠١٢م): [٧]

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى المخاطر السياسية التي تتعرض لها الدول الهشة نتيجة الفقر والفوضى والعنف، بالإضافة إلى معرفة أثر عدم الاستقرار في هروب الاستثمارات وتأخير نمو هذه الدول. وقد استعانت الدراسة بأسلوب السلاسل الزمنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

-أن المخاطر السياسية التي تتعرض لها هذه الدول تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية.

–المستثمرين ليسوا على استعداد للاستثمار في مرحلة ما بعد الصراع نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار.

المحور الثاني: دراسات تناولت مجتمع المخاطر:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة "أحمد زايد" بعنوان: "التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية" (٢٠١٣م):[vi]

هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على مفهوم المخاطرة والخطر ومجتمع المخاطر كمفهوم حديث بدأ يتداول في الآونة الأخيرة، وأيضًا الكشف عن سياسات الحماية من المخاطر من خلال تقديم عدة نماذج من سياسات الحماية من المخاطر عالميًا وعربيًا وخليجيًا، وأخيرًا أهم المتطلبات في عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن هناك عدة متطلبات لإدارة المخاطر أهمها العمل على تجنب الأزمات، وإعداد المجتمع لواجهتها.
- السرعة في تداول المعلومات وإصدار القرارات تجاه المخاطر التي تواجه المجتمع.
- إنشاء المراصد بيكافة أنواعها فهي ضرورة من ضرورات التخطيط لإدارة المخاطر.

دراسة "علي ليلة" بعنوان: "مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهة المخاطر" (٢٠١٣م): [vii]

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم مجتمع المخاطر، بالإضافة إلى تحديد مكونات وطبيعة ومجالات المخاطر الاجتماعية، وكذلك تحديد أهم

المؤشرات الاجتماعية التي تتبناها السياسات الاجتماعية لقياس درجة خطورة المشاكل الاجتماعية، وأخيرًا قياس مدى فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

-اتساع مساحة المخاطر الاجتماعية حيث أصبحت تشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي نتيجة اتساع مساحة التهميش الاجتماعي الذي تتجلى شواهده من خلال مظاهر عديدة كتآكل الهوية، وضعف الانتماء وزيادة العشوائيات وارتفاع معدلات البطالة وتآكل الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات الفقر.

-ظهور فواعل جديدة يمكن أن تسهم في تحديث المجتمع والنهوض به كالمجتمع المدني القومي والعالمي والقطاع الخاص والجماهير إضافة إلى الحكومة كفاعل تقليدي، حيث تشترك جميعها في تطوير السياسات الاجتماعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة حتى لا تتحول إلى مخاطر اجتماعية تسهم في ظهور مجتمع المخاطر.

دراسة "هبة جمال الدين محمد العزب" بعنوان: "مجتمع المخاطر وسياسات المجابهة" (٢٠١٥):[viii]

هدفت الدراسة إلى تحديد المقصود بالمخاطر والأسباب التي تؤدي إلى ظهورها بالإضافة إلى طرق التصدي لها ومجابهتها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

-المخاطر هي أي تهديد أو تقييد لقدرات المجتمع أو أية مؤسسة أو نظام يحول دون قيامه بدوره المحدد أو المفترض، ويمكنها أن تكون غير متوقعة، أو أحداث لا يمكن التنبؤ بها.

-هناك عدة عوامل أدت لظهور المخاطر أهمها الثورة الصناعية وما بعد الصناعية، وتقلص دور الدولة والتوسع في دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى العولمة والتطور الذي حدث في بنية النظام الدولي.

–التصدي للمخاطر يكون من خلال مشاركة الجماهير والقطاع الخاص والعام والحكومة في التخفيف من حدتها، بالإضافة إلى ضرورة إعداد المجتمع لمواجهة المخاطر وسرعة تداول المعلومات وإصدار القرارات.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة "Rens Van Munster, Claudia Aradau" بعنوان: "التحكم في الإرهاب ومخاطره: أخذ الاحتياطات ومعرفة المستقبل" (٢٠٠٧م): [ix]

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم مجتمع المخاطر، بالإضافة إلى تحليل مخاطر الإرهاب على الدول والحكومات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

–مجتمع المخاطر هو المجتمع الذي نشأ نتيجة عمليات التحديث المختلفة.

–أن للإرهاب مخاطر كارثية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

–الإرهاب يؤدي إلى تهديد استقرار الشعوب ونشر الفوضى في المجتمع.

–هناك العديد من الدول التي تستغل مصطلح "الحرب على الإرهاب" للقيام بممارسات غير شرعية من أجل السيطرة على الدول الأخرى واستنزاف مواردها.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الوقوف على واقع ثقافة الفوضى ومخاطرها على المجتمع المصري خلال الفترة من(٢٠١٠ – ٢٠١٥م)، وذلك بالتركيز على العوامل التي أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع والتي دفعت نحو ظهور مجتمع المخاطر، بالإضافة إلى دراسة مظاهر تأثير ثقافة الفوضى مع المجتمع المصري وبالتالي التوصل إلى الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أن ثقافة الفوضى أصبحت الآن أكثر انتشارًا خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من تداعيات وتغيرات في شتى المجالات فضلاً عن اتساع مساحة الحرمان والتهميش والإقصاء الاجتماعي التي يعاني منها معظم فئات المجتمع المصري مما قد يؤدي إلى ظهور مخاطر عديدة قد تعصف وتهدد أمن واستقرار المجتمع نتيجة للفقر والبطالة وانتشار الأمية وتدني نوعية التعليم وانهيار القيم والعادات والتقاليد. وأخيرًا، جاء الاهتمام بثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر مواكبًا للجهود المبذولة لتطوير علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع الثقافي بصفة خاصة في ظل ظهور العديد من الفروع الحديثة كعلم اجتماع العولمة، وعلم اجتماع المخاطر وغيرها.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد أهمية الدراسة كالتالي:

(أ) الأهمية النظرية:

١-ترجع أهمية الدراسة الراهنة إلى أنها تتناول أحد الموضوعات ذات الأهمية في الوقت الراهن لدى كافة المجتمعات التي طالها التغيير، وخاصةً المجتمع المصري.

٢-تسعى هذه الدراسة على المستوى النظري إلى إزالة الغموض الذي يكتنف بعض المفاهيم الحديثة في علم الاجتماع الثقافي مثل (ثقافة الفوضى، ومجتمع المخاطر)، حيث يعد تحديد المفاهيم من الأمور المعقدة التي تواجه الكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية خاصةً عند دراسة القضايا والمشكلات الحديثة في المجتمع الإنساني.

٣-تكتسب الدراسة الراهنة لثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر في المجتمع المصري أهميتها من خلال الحاجة إلى الإجابة على العديد من التساؤلات مثل: ما مفهوم ثقافة الفوضى باعتباره من المفاهيم الحديثة التي ظهرت عقب ثورة ٢٥ يناير؟ وما العوامل التي تؤدي لانتشاره؟، وما مفهوم مجتمع

المخاطر وأهم القضايا التي يتناولها، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع، وأخيرًا طرح رؤية استشرافية مستقبلية لواقع المجتمع المصري في ضوء تحديات المرحلة الراهنة.

(ب) الأهمية التطبيقية:

تتضح أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي في سعيها إلى:

١–إكساب الشباب العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة فهمًا للآثار التي يمكن أن تنجم عن نشر ثقافة الفوضى في المجتمع من خلال الوسائل والعوامل المختلفة التي تؤدي لمخاطر كبيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع.

٢–إمكانية توجيه الاهتمام بمدى خطورة الفوضى لوضع الآليات المناسبة لمواجهتها، وخاصة في ظل التزايد المستمر للعنف والإرهاب وما يمثله ذلك من مخاطر على الدولة في شتى المجالات.

٣–قد تخرج هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي من الممكن أن تساعد في وضع إستراتيجية جديدة من قبل الدولة لمواجهة العوامل التي تؤدي لانتشار ثقافة الفوضى في ظل مجتمع مليء بالمخاطر المختلفة.

رابعًا: أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في تحليل واقع ثقافة الفوضى في المجتمع المصري في ضوء مجتمع المخاطر في الفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٥م)، وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن تحديدها فيما يلي:

- تحديد المقصود بمفهوم ثقافة الفوضى.
- تحديد العوامل التي أدت إلى ظهور مجتمع المخاطر في مصر.
- تحديد مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري.
- وضع تصور مقترح لآليات مواجهة الفوضى في ظل مجتمع المخاطر في واقع المجتمع المصري.
- تحديد رؤية مستقبلية لواقع المجتمع المصري.

خامسًا: تساؤلات الدراسة:

يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة الراهنة في الإجابة عن: ما واقع ثقافة الفوضى في المجتمع المصري في ظل مجتمع المخاطر ؟

وينبثق منه مجموعة أسئلة فرعية وهي:

- ما المقصود بثقافة الفوضى؟
- ما المقصود بمجتمع المخاطر؟
- ما مظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري؟
- كيف يمكن مواجهة الفوضى والتغلب على المخاطر في المجتمع المصري؟
- ما واقع المجتمع المصري في المستقبل؟

سادسًا: مفاهيم الدراسة:

سوف تقوم الدراسة الراهنة بعرض أهم المفاهيم الأساسية، وكذلك المفاهيم وثيقة الصلة بالدراسة الراهنة.

(أ) المفاهيم الأساسية:

- ثقافة الفوضى.
- مجتمع المخاطر.

(ب) المفاهيم وثيقة الصلة: الفوضى الخلاقة. الفوضوية. الاغتراب. اللامعيارية. الحرمان. التهميش الاجتماعي.الإقصاء الاجتماعي.

أولاً: المفاهيم الأساسية:

[١] ثقافة الفوضى Chaos Culture:

يعد مصطلح ثقافة الفوضى من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد لثقافة الفوضى نظرًا لحداثته.

ومن ثمّ فقد عرفته الباحثة إجرائيًا على أنها الثقافة التي ظهرت في المجتمع المصري نتيجة لعدة عوامل أهمها تفكك البناء الأسري وانهيار القيم وتغير العادات والتقاليد في ظل تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في المجتمع المصري والتي أدت إلى شيوع مظاهر الإحباط والقلق نتيجة الحرمان الذي عانى منه المجتمع المصري والذي أدى إلى تنامي العنف وعدم الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية واحترام القانون بسبب غياب النظام وعدم قدرة الدولة على فرض القانون نتيجة الاضطرابات والتوترات التي سادت في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والتي تصاعد إزاؤها عدم اليقين في المستقبل مما قد يؤدي إلى مخاطر كثيرة تهد كيان المجتمع واستقراره، وقد يصل ذلك إلى مرحلة تفكك الدولة وانهيارها.

[٢] مجتمع المخاطر Risk Society:

يعد مصطلح مجتمع المخاطر من أهم المفاهيم التي ظهرت في الفترة الأخيرة، ويعد "أولريش بيك" أستاذ علم الاجتماع الألماني هو الذي فجر قضية المخاطر ووضعها على قائمة جدول أعمال علم الاجتماع المعاصر. (x)

وقد عرفت الباحثة مجتمع المخاطر إجرائيًا على أنه "المجتمع الذي تتزايد فيه معدلات المخاطر نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة في مختلف المجالات، كما أنه يشكل في أبعاده الاجتماعية سلسلة من المتغيرات المترابطة والمتداخلة التي قد يكون لها آثارها السلبية على حياتنا الاجتماعية المعاصرة في المجتمع المصري، ومن جملة هذه المتغيرات: تزايد الإحساس بانعدام الأمن الثقافي، والتغير في أنماط العمالة وارتفاع معدلات البطالة، واتساع مساحة التهميش والإقصاء الاجتماعي، وعدم المساواة في توزيع الدخل، وخطورة تآكل الطبقة الوسطى، وانتشار العشوائيات، والتزايد السكاني والبطالة والفقر بالإضافة إلى رخاوة الدولة في ظل هذه الأوضاع، وتراجع أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية في ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات قد تؤدي إلى تهديد كيان المجتمع واستقراره وتقود إلى الفوضى".

ثانيًا: المفاهيم وثيقة الصلة:

[١] مفهوم الفوضى الخلاقة: Creative Chaos

يعرف "فرانسيس فوكوياما" الفوضى الخلاقة على أنها "عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغيير أملتها قطاعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير في شتى المستويات، وهي غالبًا ما يتم تمويلها من الخارج. [xi]

وقد عرفها "محمد بن سعيد الفطيسي" على أنها هي التي تقوم على إستراتيجية نشر الفوضى بمختلف الطرق والوسائل الممكنة سواء كانت تلك الطرق والوسائل الممكنة سواء كانت تلك الطرق سياسية كنشر الفوضى والاضطرابات السياسية بهدف زعزعة الاستقرار والأمن، وبث روح الفرقة والاختلاف، أو عسكرية، كالتدخل في الشئون الداخلية للدول بالطرق العسكرية بهدف إسقاط الأنظمة ودعم المعارضة، أو اجتماعية وثقافية من خلال نشر الأفكار الهدامة في المجتمع. [xii]

[٢] مفهوم الفوضوية: Anarchism

عرفها "جوردن مارشال" بوصفها "مجموعة من المواقف السياسية التي تذهب إلى أن المجتمعات الإنسانية تعمل بأفضل شكل ممكن في غياب الحكومة، أو السلطة، وتفترض أن الحالة الطبيعية للبشر هي تلك التي يعيش فيها الناس معًا في تناغم بحريتهم ودون تدخل من الحكومة أو السلطة".[xiii]

[٣] الاغتراب Alienation:

لقد استخدم مصطلح الاغتراب في العلوم الاجتماعية بمعانٍ عديدة، وهناك عدة معانٍ لهذا المصطلح: [xiv]

أ-انعدام القوة: الذي يعني شعور الفرد بأنه ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية المحيطة به.

ب-فقدان المعنى: الذي يتضمن عجز الفرد عن الوصول إلى قرار، أو معرفة ما ينبغي أن يفعله، أو إدراك ما يجب أن يعتقده موجهًا لسلوكه.

ج-فقدان المعايير: وهو لجوء الفرد إلى استخدام أساليب غير مشروعة وغير موافق عليها اجتماعيًا لتحقيق أهدافه.

د–العزلة: ومعناها انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائد وتبني مبادئ أو مفاهيم مخالفة، مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة.

هـ–غربة الذات: وتعني إدراك الفرد بأنه أصبح مغتربًا حتى عن أدائه.

[٤] اللامعيارية Anomie:

عرفها "أنتوني جيدنز" بوصفها "حالة من الشعور بالإحباط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط السلوك الفردي".[xv]

كما عرف "جون سكوت" اللامعيارية بوصفها "حالة من انعدام القواعد والمعايير أو غياب أي تنظيم تحققه قواعد مشتركة".[xvi]

[٥] الحرمان Deprivation:

يعرف الحرمان على أنه الحالة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء. [xvii]

وهناك نوعان من الحرمان هما:

أ–الحرمان النسبي: وهو التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليًا فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية. [xviii]

ب–الحرمان المطلق: يشير إلى غياب وسائل إشباع الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء كالطعام والملبس والمأوى. [xix]

[٦] التهميش الاجتماعي:

عرف "حبيب عائب وراى بوش" التهميش الاجتماعي بوصفه "عملية بنيوية يجري خلالها تهميش جماعات أو كيانات معينة ضد إرادتهم من خلال استبعادهم وحرمانهم من المشاركة الفعالة في أي نشاط في المجتمع".[xx]

[٧] الإقصاء الاجتماعي Social Exclusion:

يعد علماء الاجتماع هم أول من وضعوا معالم هذا المفهوم، غير أن السياسيين هم الذين يستخدمون هذا المصطلح أكثر من غيرهم في الآونة الأخيرة، للإشارة

إلى المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة، ويدل هذا المفهوم كما يرى "أنتوني جيدنز" على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية، وقد يتخذ الإقصاء الاجتماعي عددًا من الأشكال تتمثل في الآتي: [xxi]

- الإقصاء الاقتصادي: حيث يفصل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع في ناحيتي الإنتاج والاستهلاك.
- الإقصاء السياسي: يشير إلى حرمان المرء أو أبعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع.
- الإقصاء الاجتماعي: وهذا يحدث في نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والمجتمعات.

سابعًا: الإستراتيجية المنهجية للدراسة:

[١] نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تهدف البحوث الوصفية إلى دراسة خصائص السكان في المجتمع أو الإمكانيات المتاحة أو المشكلات الاجتماعية أو عناصر التنظيم أو الاتجاهات نحو قضايا معينة وأوضاع هامة داخلية. [xxii] ويتفق نمط الدراسات الوصفية مع طبيعة الدراسة الراهنة وأهدافها حيث تسعى إلى معرفة واقع ومظاهر ثقافة الفوضى في المجتمع المصري، باعتبار أن ظهور وانتشار تلك الثقافة أصبح يمثل أحد المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيرات السريعة والمتلاحقة التي حدثت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، مما كان لها بالغ الأثر في ظهور العديد من المخاطر المجتمعية التي تهدد استقرار المجتمع.

[٢] منهج الدراسة:

المنهج التاريخي: تم الاعتماد على المنهج التاريخي لأنه الأكثر توافقًا مع الدراسة، وذلك لأن المنهج التاريخي يساعد على البحث والتحليل عن الأصول

والمصادر والأسس والأسباب التي تقف وراء الظواهر الاجتماعية، وذلك من خلال وصف وتحليل واقع ثقافة الفوضى في المجتمع المصري من خلال معرفة العوامل والأسباب التي أدت لانتشارها في المجتمع في الفترة من (٢٠١٠–٢٠١٥) م.

[٣] الأساليب البحثية:

قامت الباحثة باستخدام العديد من الأساليب والطرق البحثية والتي تتفق مع طبيعة وأهداف الدراسة الراهنة ومن هذه الطرق ما يلي:

(أ) المسح الاجتماعي:

يعد المسح الاجتماعي أسلوبًا لجمع وتحليل البيانات من خلال إجراء مقابلات مقننة أو غير ذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعًا معينًا. وقد قامت الباحثة باستخدام طريقة المسح الاجتماعي من خلال إجراء المقابلات مع كافة التيارات المجتمعية لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بواقع ثقافة الفوضى ومظاهرها في المجتمع المصري.

(ب) تحليل البيانات الجاهزة:

استخدمت الباحثة أيضًا طريقة تحليل البيانات الجاهزة وذلك بتحليل البيانات والإحصاءات الصادرة عن:

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
- التقرير الإستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩–٢٠١٠م.

–المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

–البيانات الصادرة عن لجان تقصي الحقائق عقب ثورة ٣٠ يونيو.

–البيانات والإحصاءات الصادرة عن المواقع الإلكترونية.

وذلك لمعرفة العوامل التي أدت لانتشار ثقافة الفوضى والمخاطر المجتمعية التي تهدد المجتمع وتقوده نحو مجتمع المخاطر من خلال معرفة

معدلات البطالة والفقر والأمية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تشكل خطورة على المجتمع، وأخيرًا بيان معدلات العنف والإرهاب التي ارتفعت في المجتمع المصري خاصةً بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

[٤] أداة الدراسة:

في ضوء اعتماد الباحثة على المنهج التاريخي كمنهج للدراسة، واستخدام المسح الاجتماعي وتحليل البيانات الجاهزة كطرق للدراسة، واعتمدت الباحثة في جمع البيانات الميدانية على دليل المقابلة كأداة للدراسة وذلك من خلال عرض آراء مجموعة من النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية حول موضوع الدراسة.

[٤] مجتمع وعينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من النخب الثقافية والسياسية والنخب الأكاديمية من أساتذة علم الاجتماع والنخب الاقتصادية والدينية والأمنية، من مختلف الأعمار والفئات، وذلك لأنهم يمثلون آراء أغلبية طوائف المجتمع المصري. وقد تم تطبيق الدليل على (٢١) شخص من تلك النخب في كافة التوجهات، وقد توقفت الباحثة عند هذا العدد من عينة الدراسة عندما وجدت أن تلك التوجهات تغطي كافة الأبعاد الواردة في دليل المقابلة.

ومن ثم تم اختيار تلك النخب وفقًا للشروط الآتية:

- تعدد التوجهات الفكرية والأيديولوجية، حيث اشتملت عينة الدراسة على تيارات فكرية مختلفة "ليبرالية واشتراكية وإسلامية وحزبية وأمنية وثقافية".
- تنوع فكر النخبة ما بين مثقفين وسياسيين أكاديميين منظرين، وبين ممارسين للعمل السياسي والاقتصادي.

ثامنًا: النظريات الموجهة للدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة في ضوء أهدافها من خلال نظريتين أساسيتين هما:

١-نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory.

٢–نظرية مجتمع المخاطر Risk Society Theory.

[١] نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation:

تعد نظرية الحرمان النسبي من النظريات التي لاقت قبولاً واسعًا في أعقاب الاضطرابات الداخلية التي سادت الولايات المتحدة خلال منتصف ونهاية الستينيات، وقد عرف "Gar" "جار" الحرمان النسبي بأنه "إدراك القوى العاملة في المجتمع بعدم التقارب بين توقعات القيمة من جانب، وما يبدو أن البيئة تتيحه من إمكانيات القيمة من الجانب الآخر. وتوقعات القيمة تعني تلك الأشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنهم يستحقونها عن جدارة، أما إمكانيات القيمة هي الشروط التي تحدد إدراك الناس للفرص المتاحة أمامهم كي يحتفظوا بتلك القيم أو يحصلوا على تلك القيم التي يعتقدون أنهم يستحقونها على نحو مشروع. وهذا يدفع الأفراد إلى العنف، فكلما زادت درجة الإحباط كلما مالت الاستجابة لأن تكون أكثر عنفًا. [xxiii]

وترى الباحثة أن الذي حدث في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير كان يشير إلى حالة من الحرمان المتعدد الأشكال كالحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كان يعاني منه العديد من فئات المجتمع، مما جعل هذه الفئات تحتج على هذا الوضع نتيجة تزايد الضغوط والتوترات في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى انتشار الغضب والسخط العام، وهذا الأمر قد يؤدي إلى انتشار الفوضى.

بالإضافة إلى أن ما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير أيضًا كان مخالفًا للتوقعات، فقد ارتفع طموح العديد من فئات الشعب أملاً في تغيير الأوضاع للأفضل لكن الذي حدث كان عكس ما كان متوقع، فقد ازدادت الأوضاع سوءًا في ظل انهيار الاحتياطي النقدي، وفي ظل انتشار العنف والبلطجة، مما أدى إلى زيادة التوتر وهذا بدوره قد يقود إلى نشر الفوضى في المجتمع في ظل سعي الأفراد نحو تحقيق مصالحهم الشخصية وليس الصالح العام للدولة.

[٢] نظرية مجتمع المخاطر Risk Society Theory:

لقد تأثر علم الاجتماع منذ التسعينيات من القرن العشرين بفكرة أو مفهوم المخاطرة في المجتمع، ويعد "أولريش بيك" "Ulrich Beck" أستاذ علم الاجتماع الألماني هو الذي فجر قضية المخاطر. [xxiv]

فنظرية مجتمع المخاطر يتناول الوجود المتزايد لانعدام اليقين المنتشر عالميًا في ظل التغيرات الهائلة التي تحدث في المجتمع، فنحن الآن لا نعيش في عالم ما بعد الحداثة، بل في عالم أكثر حداثة أي مرحلة الحداثة الثانية، التي تعولمت فيها المؤسسات الحديثة فيما انفلتت فيه الحياة اليومية من قبضة العادات والتقاليد.

ويرى "جيدنز" أننا وفقًا "لأولريش بيك" نعيش عالم المخاطرة وعدم اليقين حيث تفاقمت المخاطر بالثورات المتجددة في مجال التقانة، فمع الإقرار بنواحي التقدم الهائل التي تحققت في المجتمعات الحديثة فإننا لا يمكننا أن نغفل عن الآثار المحتملة لهذا التطور.

ومن ثم نجد أن نظرية مجتمع المخاطر في جوهرها يعد محاولة لفهم التغيير الاجتماعي في العالم المعاصر. ويعد استعمال التكنولوجيا المتقدمة التي تتحدى المفاهيم التقليدية للزمان والمكان لكي تغير شكل الاتصال بين البشر مثالاً للظواهر التي يتعين أخذها في الاعتبار، فالهاتف المحمول وأجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة وغيرها من الوسائل المتقدمة ظهرت منذ مدة قصيرة نسبيًا لم يكن أحد يعرفها من الأجيال القديمة، أما الجيل الأصغر سنًا فإنهم لا يعرفون الحياة بدون مثل هذه التكنولوجيا، فالحقيقة أنهم يعرفون أنفسهم وفقًا لامتلاكهم أجهزة I Phones، MP3، وغيرها. ومن ثم يتضح مدى عمق تأثير التغير على هويتنا وعلى خصوصيتنا وعلى ثقافتنا. [xxv]

الإطار النظري للدراسة:

وفي ضوء تلك التحولات برزت عدة تحولات أخرى أهمها ما يلي: [xxvi]

الانتقال من الحداثة إلى العولمة، والعولمة لها تجليات سياسية أبرزها الديمقراطية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، وتجليات اقتصادية هي حرية السوق العالمية، وتجليات ثقافية هي النزوع لصياغة وتأسيس ثقافة كونية Global Culture، وتجليات اتصالية بحكم أن العالم بفضل ثورة الاتصالات الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت أصبح متصلاً.

أما التحول الثاني في بنية المجتمع العالمي هو الانتقال على مستوى المجتمع الإنساني من الأمن النسبي إلى "مجتمع المخاطر" Risk Society والذي صاغ هذه النظرية هو "أولريش بيك" والذي يشير ليس فقط إلى عوامل تلوث البيئة الإنسانية كظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري بالإضافة إلى ظهور أمراض جديدة كالإيدز، وإنفلونزا الطيور والخنازير وغيرها، ولكن إلى بروز مخاطر جديدة مثل زيادة الفروق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وضياع أجيال متعددة من الشباب في محيط البطالة، مما ينذر بضروب شتى من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من المجتمعات.

والتحول الثالث في بنية المجتمع العالمي هو الانتقال من النموذج القديم للأمن القومي والذي كان يقوم تقليديًا على حراسة الحدود [والذي ثبت فشله في الأحداث الإرهابية التي وقعت ضد رموز الاقتصاد والعسكرية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية] إلى نموذج جديد للأمن القومي تأثرًا بالثورة الاتصالية، بحيث أصبح لدينا نوعان من الحروب، الحرب الفضائية Cyber War التي تلعب فيها الإلكترونيات الدور الرئيسي، وحروب الشبكات Net War التي تستخدمها الشبكات الإرهابية في نقل الرسائل من قارة لأخرى، وكذلك تستخدمها عصابات تجارة المخدرات وتجارة السلاح.

أما بالنسبة للتحول الرابع هو بزوغ نموذج حضاري جديد يقوم على الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وبعدما كان الاهتمام مركزًا في العقود الماضية– في سياق عملية التنمية– على نوعية الحياة Quality of Life أصبح

التركيز اليوم في ضوء كل ما سبق من تغيرات حضارية كبرى حول سؤال رئيس: ما معنى الحياة؟ وهذا السؤال يؤدي مباشرة إلى ظاهرة الإحياء الديني في كافة الأديان السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام. ولكن بالنسبة للإسلام في الآونة الأخيرة على وجه الخصوص ازدادت ظاهرة التدين الشعبي في مختلف البلاد العربية، وظهور وتبلور العديد من الجماعات الإسلامية التي تتراوح بين الاعتدال والتطرف، والتي تطمح في الدخول بقوة إلى المعترك السياسي لتحقيق أيديولوجياتها الدينية.

مظاهر ثقافة الفوضى:

لقد تعددت المظاهر الناجمة عن ثقافة الفوضى، والتي جاءت نتيجة لمجموعة من التغيرات التي طرأت على بناء المجتمع المصري وثقافته في ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات، حيث ولدت مخاطر كبيرة على المجتمع وأدت لظهور مجتمع المخاطر وخاصةً في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير وخلال فترة حكم الإخوان المسلمين، وعقب إقصائهم عن السلطة بعد ثورة ٣٠ يونيو، وما قاموا به من أعمال عنف وتطرف وإرهاب طالت جميع فئات المجتمع المصري، بالإضافة إلى الجيش والشرطة من خلال العمليات الإرهابية الانتحارية التي يقومون بها بهدف زعزعة كيان المجتمع واستقراره، وفيما يلي عرض لأهم تلك المظاهر:

انهيار القيم:

وقد شهد المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين مجموعة من التغيرات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها، والتى أثرت بشكل مباشر على النسق القيمى لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وعلى الشباب بصفة خاصة؛ حيث تتمثل هذه التغيرات فى جملة التصورات التى حدثت للواقع المصرى خلال تلك الفترة بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى أفرزت قيما جديدة مستحدثة لم تكن موجودة من

قبل فقد استبدلت، والقيم الاجتماعية هى منظومة الحياة تؤثر فى حياة البشر وفى سلوكياتهم وتحدد شكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل وهى صمام الأمان داخل التجمعات البشرية، وتمثل القيم أدوات الضبط الاجتماعى ومحركات السلوك، وتفرز آليات الاستقرار والتوازن فى المجتمعات البشرية. وإذا تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل نتيجة عوامل وظروف محددة تدهورت أحوال البشر نتيجة شعورهم بفقدان التوازن وعدم الثقة وضياع الرؤى والإحباط والعجز وعدم الرضى والقلق والتوتر، وشاعت بين الناس حالة من التردى والوهن وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية، وفقد النظام الاجتماعى قدرته على البقاء والالتزام وضعف لديهم الشعور بالانتماء للوطن كل ذلك يعنى الإحساس بوجود أزمة أو حالة يطلق عليها علماء الاجتماعى "الأنومى" أو "اللامعيارية" .[xxvii]

[٢] تهديد الأمن الوطني والإقليمي:

لقد أدت العولمة ومخاطرها إلى تراجع شروط الأمن الخارجي بالمعنى القومي أو الإقليمي والوطني على حد سواء، فقد شهد العالم العربي تدهورًا خطيرًا في ميدان الأمن الوطني الخاص بكل بلد عربي، وهو ما يعكسه انهيار التفاهم العربي وتفجر النزاعات العربية والحروب الأهلية التي فتحت البلدان العربية أمام التدخلات الخارجية، ، وهكذا فقد العالم العربي عنصري الأمن والاستقرار الذين لا غنى عنهما في أي تنمية إنسانية. [xxviii]

[٣] تذبذب الثقة بين المواطن والدولة:

ثمة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تدني الثقة بين المواطن والدولة، بعد ثورة ٢٥ يناير وإن تباينت الأوزان النسبية الداعمة لاستمرار هذه الفجوة، فيما بين الصعوبات الاقتصادية، واستمرار مظاهر عدم الاستقرار والعنف– على الرغم من التحسن النسبي.

[٨] تطور ظاهرة البلطجة:

إن ظاهرة البلطجة في مصر ليست مرتبطة بحالة الانفلات الأمني التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير فهي ظاهرة وجدت من قبل في المجتمع المصري، وإن كانت قد مرت بتحولات وتطورات كثيرة، ولكن كان أكثرها وضوحًا في الفترة التالية للثورة.

وقد اتخذت أعمال البلطجة شكلاً جماعيًا أكثر تنظيمًا، وانتشرت ظاهرة وجود زعيم للبلطجية يتولى التخطيط لتلك الأعمال وأتباع له ينفذون عمليات السرقة والسطو، ويرجع السبب الرئيس وراء تزايد أعدادهم خاصةً في المراحل الانتقالية، واتساعها في الشارع المصري بصفة خاصة والعربي بصفة عامة إلى ضعف الدولة ومؤسساتها الرسمية، وسيادة قيم عدم احترام القانون، وتآكل هيبة الدولة، بالإضافة إلى غلبة الشعور بالإقصاء الاجتماعي على الشعور بالاندماج في المجتمع، وبالتالي فظاهرة البلطجة هي نتيجة حتمية لما يُعرف "بالدولة الرخوة" التي تعني الدولة التي تصدر القوانين ولا تُطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون. [xxix]

[١٠] التحريض وبث الشائعات من قبل وسائل التواصل الاجتماعي:

لقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي في مصر إلى ساحة لنشر الشائعات والتحريض والمعلومات المغلوطة خاصةً خلال فترة حكم "مرسي"، والتحريض تركز على ثلاث قضايا، الأولى التحريض ضد الجيش، والثانية التحريض ضد المرأة، والثالثة التحريض ضد ٣٠ يونيو.

[١٢] التطرف:

لقد ازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م، نتيجة للتغيير الحادث في المجتمع، فقد انتقل الشعب بمقتضاها مرة واحدة من نظام سياسي يجمع بين سمات النظم التسلطية والتنافسية في آن واحد قادرة على العبور بمصر إلى الديمقراطية، كما أن الصعود السياسي لتيارات الإسلام السياسي ونجاحها في فرض نفسها كلاعب رئيسي خلال المرحلة الانتقالية وتولي الحكم خلال العام ٢٠١٢م أدى إلى إحداث تغير كبير في البيئة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة للتطرف، حيث شهدت تراجع دور المؤسسات الدينية التقليدية في نشر الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل بين الشباب في ظل سعي الإخوان لتقويض دور مؤسسة الأزهر الشريف. [xxx]

(٢) مخاطر الإرهاب:

ظهرت في الآونة الأخيرة عولمة خطر الإرهاب الذي يحمل تداعيات خطرة على القانون والجيش والحرية وحياة الناس اليومية واستقرار النظام السياسي في كل العالم، لأنها تجتث كل ضمانات الأمن والاستقرار التي تعهدت بها المؤسسات الأساسية للدولة القومية، ولقد اختلفت ظاهرة الإرهاب في الحداثة الثانية عن الحداثة الأولى؛ حيث يغيب عن الهجمات الإرهابية أمر بديهي بالنسبة للأعداء التقليديين يتمثل في القدرة على الحساب العسكري، فمرتكب العمليات الانتحارية لا يخاطر لأن فعله قاتل ومميت، فالفزع لا يخيفه، وموته يجعله لا يقهر، بل يتصاعد الحسم، فالانتحار عنده وسيلة للقتل الجماعي.

(٣) ثقافة الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

أ– خطابات الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

ب– التجنيد وترويج ثقافة الاستشهاد:

جـ– التدريب والعبور من الافتراضي إلى الواقعي:

د– استخدام الإعلام البديل للترهيب والحرب النفسية:

[ب] العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين:

وبعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في ٣ يوليو ٢٠١٣م، بدأت مرحلة جديدة من التحديات الأمنية بعد أن دخلت فصائل إسلامية مباشرة على خط المواجهة المسلحة مع الدولة من خلال تنظيمات جهادية مسلحة فيما يشبه الحرب الشاملة ضد الدولة المصرية، حيث تهدف تلك التنظيمات إلى: [xxxi]

–الضغط على مفاصل الدولة التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة من خلال إتلاف محطات الكهرباء، وحرق المنشآت والمواصلات العامة، وتفزيع

المواطنين من التفجيرات العشوائية، وخلق حالة من الإحباط العام، ومخاوف لدى المستثمر المحلي والأجنبي على السواء، مما يجعل هناك تحديات جمة أمام تحقيق طفرة تنموية في مدى زمني معقول، ويدفع قطاعات شعبية عريضة للاحتجاج.

-إرسال رسالة إلى الداخل المصري والخارج العربي مفادها أن مصر لا تزال في مرحلة انتقالية، بمعنى أن الترتيبات السياسية الحالية لا تكفل لها الاستقرار، ولن تكون خريطة الطريق التي أُعلنت في ٣ يوليو ٢٠١٣م هي نهاية المطاف، بل سوف يعقبها خرائط طريق أخرى مما يجعل الترقب- خاصةً لدى المستثمر الخارجي، ووكلاؤه في الداخل هو سيد الموقف.

-دفع الحكومة إلى تكثيف "المكون الأمني" في السياسات العامة بغية تحقيق الاستقرار وإيقاف عجلة العنف، مما يستلزم بدرجة ما تقييد الحريات العامة، وإيلاء أولوية للحرب على الإرهاب، وخلق التوتر في المجال العام من خلال عمليات إرهابية تدفع قوات الأمن لارتكاب أخطاء أو انتهاك سياسات خاطئة في مجال حقوق الإنسان، مما يخلق لها أزمة على المستوى الشعبي وينعش الذاكرة بممارسات ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

ثالثًا: آليات مواجهة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر:

هناك مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في معالجة القضايا الكبيرة التي تجعل الأفراد والمجتمعات عرضة للمخاطر وذلك على مستويات أساسية ثلاثة هي: [xxxii]

١-الوقاية والتحصين والحماية، والأساس في هذا السياق هو السياسات التي تساهم في هذه المجالات الثلاثة وتبني منعة الأفراد والمجتمعات. وقد يساهم الالتزام بتعميم التعليم للجميع في مجالين أو ثلاثة من خلال تحسين الإمكانات الفردية، وبناء التماسك الاجتماعي، والحد من الحرمان، وإفساح المجال أمام مختلف الأطراف لإعلاء صوتهم بما يمكن الأفراد والمجتمعات من المشاركة

في وضع سياسات تعبر عن شواغلهم، وتعزز فرص العيش المتساوية، وتؤسس للتنمية الآمنة والمستدامة.

٢–تعزيز القدرات وحماية الأفراد ولاسيما الضعفاء، فمعظم المخاطر تستمر بفعل التهميش الاجتماعي، وعدم كفاية الخدمات العامة، ووجود نواقص في السياسة العامة، ودوام المخاطر هو نتيجة لقصور في السياسات والمؤسسات العامة، وفي الأعراف الاجتماعية، وفي الخدمات العامة، بما في ذلك التمييز في الماضي والحاضر ضد فئات معينة على أساس الانتماء الإثني، أو المعتقد الديني، أو الجنس، أو أي هوية أخرى. كما تكشف هذه المخاطر عدم قدرة أو عدم إرادة لدى الدولة والمجتمع، لاستباقها وحماية الفئات الضعيفة من الصدمات الخارجية الشديدة، ومعظمها يمكن توقع طبيعته إن لم يكن بالإمكان توقع توقيته وأثره بدقة.

٣–مبدأ الالتزام بالجميع هو المبدأ الذي تعمل بموجبه جميع السياسات الوطنية، لضمان حق جميع الفئات والشرائح في المجتمع في تكافؤ الفرص. وهذا يتطلب توجيه معاملة تفضيلية للفئات التي عانت من عدم المساواة والحرمان في الماضي، وذلك بتقديم قدر أكبر من الخدمات والموارد للفقراء وضحايا الإقصاء والتهميش لبناء قدرات كل فرد وتعزيز خياراته في الحياة. فالالتزام بالجميع هو طريقة فاعلة لمعالجة الطبيعة المفاجئة للمخاطر.

نتائج الدراسة:

١–أوضحت نتائج الدراسة أنه قد حدث تراجع كبير في سلم القيم، فالقيم التي كانت تمثل إطارًا مرجعيًا يحكم تصرفات الإنسان في حياته، وتحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره تعرضت لحالة من الانيهار نتيجة الإنفلات الأخلاقي وعدم احترام الآخر، مما ساهم في انتشار ثقافة الفوضى في المجتمع.

٢-كشفت نتائج الدراسة حدوث حالة من تذبذب الثقة بين المواطن والدولة عقب ثورة ٢٥ يناير نتيجة تردي الأوضاع المجتمعية باختلاف صورها، وعدم قدرة الدولة على الوفاء باحتياجاتهم.

٣-كشفت نتائج الدراسة أن الهوية المصرية عصية على أي فصيل أن يقوم باختطاف ولكنها تعرضت للعديد من المحاولات لتحويلها من ثقافة التسامح إلى ثقافة العداء والكراهية ضد الأقباط وضد المجتمع في عهد جماعة الإخوان، وهذا يؤدي لمخاطر عديدة.

٤-أظهرت نتائج الدراسة أن ظاهرة البلطجة اتخذت شكلاً أكثر تنظيمًا وتخطيطًا وبرزت بشكل كبير في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير نتيجة الانفلات الأمني.

٥-كشفت نتائج الدراسة أن التطرف أصبح يمثل خطورة كبيرة على المجتمع خلال الفترة من ٢٠١١ حتى الآن، وهذا نتيجة حكم الإخوان الذي كان يسعى للقضاء على الدولة.

٦-أثبتت نتائج الدراسة أن الإرهاب مظهرًا من مظاهر ثقافة الفوضى وقد ظهر بصورة ملحوظة عقب ٣٠ يونيو، وهو يؤدي إلى تهديد أمن الدولة والمجتمع.

رؤية مستقبلية للمجتمع المصري:

١-كشفت نتائج الدراسة أن مصر الآن في مفترق طرق، ولكنها عبرت جزء كبير جدًا من عنق الزجاجة، فهناك يد تبني ويد تحمل السلاح.

٢-أظهرت نتائج الدراسة أن الرئيس السيسي يقوم بجهود كبيرة لوضع أسس بناء دولة حضارية متقدمة بعد محنة.

٣-أثبتت نتائج الدراسة أن مصر لديها آمالاً عديدة وطموحات كثيرة لكنها لا تزال تواجه مخططات داخلية وخارجية لإسقاطها.

٤–بينت نتائج الدراسة أن القوات المسلحة ستظل هي الدرع الحصين ضد أي محاولات لتهديد أمن الوطن وشعبه.

التوصيات والمقترحات:

١–محاولة التخفيف من حدة الحرمان بكافة أشكاله سواء كان اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا أو سياسيًا، والذي تعاني منه قطاعات عريضة من المجتمع لكي لا تتحول تلك الفئات نحو اتباع ثقافة عدائية تجاه المجتمع تؤدي إلى حالة من الاضطراب الاجتماعي، وتنعكس آثارها على الاستقرار المجتمعي.

٢–العمل على إدماج الفئات المهمشة والمستبعدة في المجتمع لكي لا يتم استقطابهم من قبل الجماعات الدينية المتطرفة التي تسعى لنشر الفوضى وهدم الدولة.

٣–العمل على إعادة الطبقة الوسطى إلى مكانتها التي كانت عليها لأنها تمثل الوعاء الصلب الذي يحمي استقرار المجتمع.

٤–إيجاد آليات جادة للحوار مع الشباب، وخلق آليات وسبل كفيلة بتمكين الشباب في كافة القطاعات.

٥–إطلاق ثورة ثقافية علمية على نطاق واسع لكي تبني مصر مشروعها الحضاري من خلال بناء نظام تعليمي قوي يشجع على النقد والإبداع

هوامش البحث

(i) أسامة إسماعيل عبد الباري، رؤى النخب المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير، في السعيد المصري "محرر"، المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، أعمال المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٧ أبريل ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، ص٦٧.

(ii) جبران صالح علي، "ثورات الربيع العربي ... رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات"، الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٤٠٦٨)، محور الثورات والانتفاضات الجماهيرية، ٢٠١٣م.
. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid355286

(iii) فاطمة فوزي عبد العاطي، ومها عزت أبو رية، العنف في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها "تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية" في سعيد المصري "محرر" المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، أعمال المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٧ أبريل ٢٠١٢م، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٣٧٥.

(iv) السيد ياسين، نحو تنمية ثقافية جماهيرية، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٥)، القاهرة، ٢٠١٥م.

(v) Graham, Benjamin, Capital and Chaos: Fragile States, Political Risk and Foreign Direct in Vestment, Ph.D., University of California, San Diego, USA, 2012.

(vi) أحمد زايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية، إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد (٨٠)، البحرين، ٢٠١٣م.

(vii) علي ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهة المخاطر، "إشكاليات السياسة الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد (٨٠)، البحرين، ٢٠١٣م.

(viii) هبة جمال الدين محمد العزب، مجتمع المخاطر وسياسات المجابهة، مجلة أحوال مصرية، العدد (٥٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م.

(ix) Claudia Aradau, Rensvan Munster, Governing Terrorism through Risk: Taking Precaution, (un) knowing the Future, European Journal of International Relations, Sage Publication, vol. 13, 2007.

(x) السيد ياسين، تحولات الأمم والمستقبل العربي، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٣٦٣.

[xi]( ) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٣م، ص٢٣٣.

xii( ) محمد بن سعيد الفطيسي، الفوضى الأداة التي ستنتهي العالم وتدمر الحضارة، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ٢٠١١م. http://www.alsarqalaralor.org.uk .

([xiii]) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠٩٣.

(xiv) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٢١.

(xv) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٧٦.

(xvi) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٣٢٦.

([xvii]) Runciman, W.G., Relative Deprivation and Social Justice, Routledge Kegan Paul, 1966, p. 12.

(xviii) محمد عبد الكريم الحوراني، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية؛ محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، جامعة اليرموك، المجلد (٥)، العدد الثاني، ٢٠١٢م، ص٢٣١.

(xix) جوردن مارشال، مرجع سابق، ص٦٤٨.

(xx) آصف بيات، الهامشية لعنة أم فرصة، في التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط، تحرير حبيب عائب وراى بوش، الطبعة الأولى، دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص٢٣.

(xxi) أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص ص٣٩٤، ٣٩٥.

(xxii) علي عبد الرازق جلبي، البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص٢٥٣.

(xxiii) ا.س.كوهان، مقدمة في نظريات الثورة، ترجمة فاروق عبد القادر، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م، ص٢٢٥.

(xxiv) السيد ياسين، تحولات الأمم والمستقبل العربي، مرجع سابق، ص٣٦٣.

(xxv) ميل تشيرتون، آن براون، علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٣٩٧.

(xxvi) Castells, M., The Informational City: Information Technology, Economic Restructuring and the Urban Regional Process, Blackwell, Oxford, UK, 1989, pp. 219–222.

(xxvii) أحمد مجدي حجازي، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، العدد (٩)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٥٤.

(xxviii) برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ١٩-٢١ ديسمبر، ٢٠٠٥م، ص١٢.

(xxix) أحمد محمد أبو زيد، البلطجية: معتادو الإجرام في فترات ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد (١٨٧)، المجلد (٤٧)، القاهرة، يناير ٢٠١٢م، ص٢٩.

(xxx) يوسف ورداني، تزايد أهمية إعادة التفكير في قضية التطرف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥)، السنة السادسة، يناير ٢٠١٥م، ص٧.

(xxxi) سامح فوزي، التنمية والأمن ... تطلع المواطن واختلاف السياسات، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص ص٤٩-٥١.

(xxxii) تقرير التنمية البشرية، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤م، ص٢٥.